الأمم المتحدة

A/55/184

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

تقرير الأمين العام**

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٣
ثانيا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩/٥٣	٢-٧٥	٣
ألف – الأنشطة المشتركة	٢-٥	٣
باء – المشاورات وتبادل المعلومات	٦-٩	٣
جيم – المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة	١٠-٧٥	٤
١ – الأمانة العامة للأمم المتحدة	١١-٢٤	٤
٢ – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٥-٣٩	٧
٣ – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٤٠-٤١	٩

* A/55/150.

** تأخر صدور هذا التقرير بسبب تأخر إسهامات بعض الوكالات، والوقت الذي استغرقه تعديل الإحالات المسهبة.

260900 260900 00-55785 (A)
0055785

٤ – مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	٤٢-٤٦	١٠
٥ – برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	٤٧-٥٠	١١
٦ – منظمة العمل الدولية	٥١-٦٠	١٢
٧ – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٦١-٦٦	١٣
٨ – منظمة الطيران المدني الدولي	٦٧	١٤
٩ – البنك الدولي	٦٨-٦٩	١٤
١٠ – المنظمة البحرية الدولية	٧٠-٧٣	١٥
١١ – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٧٤-٧٥	١٦

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أعد عملا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٥٣ | ٩ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول | أكتوبر ١٩٩٨، وهو يعرض التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

ثانيا – تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣ | ٩

ألف – الأنشطة المشتركة

٢ – ظلت البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي محط تركيز أساسي للتعاون بين المنظمتين حتى حزيران | يونيه ١٩٩٩، تاريخ قيام منظمة الدول الأمريكية بتقليص حضورها بسبب عوائق مالية. وفي ٤ حزيران | يونيه، أخبرني سيزار غافيريا، الأمين العام للمنظمة، أن نقص مساهمات المانحين استلزم الحد فورا من العنصر الذي تسهم به المنظمة في البعثة المدنية الدولية. وأكد الأمين العام غافيريا، في تلك المناسبة، أن البعثة المدنية الدولية كانت ''أفضل نموذج للتعاون الوثيق بين منظمتينا'' وحققت ''إسهامات ذات شأن في جهود حكومة هايتي الهادفة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها''.

٣ – وفي ١٥ آذار | مارس ٢٠٠٠ انتهت ولايتا كل من البعثة المدنية الدولية وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وفي ١٦ آذار | مارس، استهلت بعثة جديدة، هي البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، ولايتها التي تدوم سنة واحدة. وعمل هذه البعثة في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون هو مواصلة لما كانت تقوم به البعثة المدنية الدولية في هايتي منذ عام ١٩٩٣.

٤ – وطيلة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٠، كانت الانتخابات في هايتي محط الاهتمام الأساسي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والمساعدة التقنيتين للجنة الانتخابية، وتابعت بعثة المراقبة الانتخابية التي ترعاها منظمة الدول الأمريكية كافة الجوانب ذات الصلة في العملية الانتخابية. وتشاورت المنظمة والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي بانتظام طيلة الحملة الانتخابية ووقت إجراء الانتخابات وفي أعقابها. وكان التعاون والتشاور بين المنظمتين عنصرا حاسما في كفالة اتباع نهج دولي موحد طيلة العملية. وفي ١٤ حزيران | يونيه و ١٠ تموز | يوليه، أصدرتُ بيانين يدعوان سلطات هايتي إلى تلافي المخالفات الانتخابية التي كشفتها بعثة المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

٥ – وأقامت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تنسيقا وثيقا مع منظمات غواتيمالا والمنظمات الدولية التي تراقب الانتخابات العامة في غواتيمالا في أواخر عام ١٩٩٩. ولتغطية أكبر عدد ممكن من مراكز التصويت، تبادل موظفو البعثة المعلومات مع منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشأن نشر المراقبين. وشمل هذا التبادل أيضا الترتيبات الأمنية والتشارك في تقصي الحقائق. كما أوفدت المنظمة مراقبين خلال استفتاء أيار | مايو ١٩٩٩ بشأن الإصلاحات الدستورية الرامية إلى المضي قدما بتنفيذ اتفاقات السلام.

باء – المشاورات وتبادل المعلومات

٦ – في كانون الأول | ديسمبر ١٩٩٨، عقد في نيويورك اجتماع لمتابعة الاجتماع الثالث الرفيع المستوى الثالث بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، الذي تم في تموز | يوليه من ذلك العام. وتمخض اجتماع المتابعة عن سلسلة من أساليب منع الصراعات ستتولى تنفيذها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، فضلا عن الجماعات الإقليمية

الأخرى. ولا يزال التعاون بين المنظمتين يسترشد بهذه الأساليب.

٧ - وإدارة الشؤون السياسية هي جهة التنسيق بالنسبة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبصفتها تلك تنسق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/٩ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بما في ذلك إعداد تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة.

٨ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٤٩/٥ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اتصلت الإدارة برؤساء جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة وطلبت إليهم أن يحددوا، كل في مكتبه الخاص، موظفين مسؤولين عن شؤون منظمة الدول الأمريكية ليقوموا بدور منسقين لهذه المنظمة في مختلف مجالات العمل. وعقب ذلك، وضعت الإدارة قائمة بمنسقي الأمم المتحدة، تم إبلاغها إلى منظمة الدول الأمريكية لزيادة الطابع العملي للتعاون بين المنظمتين وفعاليته من حيث التكلفة، ولا تزال الإدارة تستكمل تلك القائمة.

٩ - وكانت الأمم المتحدة ممثلة في الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في مدينة غواتيمالا من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وفي دورتها العادية الثلاثين، التي عقدت في ويندسور، كندا، من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي كلتا الدورتين، اتخذ أعضاء منظمة الدول الأمريكية قرارا يطلب إلى أمينها العام مواصلة وتعزيز أنشطة التعاون بين المنظمتين.

جيم - المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة

١٠ - استجابة لطلب صادر عن إدارة الشؤون السياسية، قدم رؤساء وكالات وبرامج وإدارات ومكاتب منظومة الأمم المتحدة معلومات عن أنشطتهم ذات الصلة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفيما يلي موجز للمعلومات الواردة حتى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

١ - الأمانة العامة للأمم المتحدة

إدارة شؤون نزع السلاح

١١ - قام مؤخرا المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابع لإدارة شؤون نزع السلاح، بتنظيم حلقتي عمل بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بهدف التشجيع على اعتماد "القواعد النموذجية لمراقبة التحركات الدولية للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وللذخائر"، التي وضعتها اللجنة في عام ١٩٩٧. وعقدت حلقة العمل الأولى في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ في ليما، وعقدت الثانية في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ في فورت دي فرانس، مارتينيك، جزر الهند الغربية التابعة لفرنسا. وشارك في حلقتي العمل ممثلون عن وزارات الخارجية، ومؤسسات الشرطة والجمارك في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، والمكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وعن بلدان أخرى مهتمة من خارج المنطقة. وأتاحت الحلقتان فرصتين لدراسة أهمية القواعد النموذجية للأسلحة النارية التي وضعتها اللجنة في سياق اتفاقية البلدان الأمريكية لعام ١٩٩٧ بشأن الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات؛ ولقيام منظمة الدول الأمريكية والمركز الإقليمي بإيضاح كيفية الأخذ بالقواعد الجديدة من الناحية العملية؛ ولمناقشة الإجراءات والشروط المتعلقة بهذه القواعد.

١٢ - وعملا بالتوصية التي أصدرها في عام ١٩٩٧ فريق الخبراء التابع للجنة المعني بالقواعد النموذجية لمراقبة التحركات الدولية للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وللذخائر، عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ مشاورات

في ليما بين المركز الإقليمي واللجنة بشأن توصية فريق الخبراء التابع للجنة التي مفادها إنشاء فريق خبراء له دراية محددة بالمتفجرات لإجراء استعراض ودراسة متعمقين لذلك الموضوع وللتوابع المتفجرة بهدف وضع قواعد نموذجية لمراقبتها. ونظرت المشاورات أيضا في الحالة الراهنة للنقاش بشأن المتفجرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٣ - وشارك مركز ليما الإقليمي في عدة أحداث خاصة بمنظمة الدول الأمريكية منها اجتماع آذار/مارس ٢٠٠٠ بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع، الذي نظمته لجنة الأمن في نصف الكرة الغربي والاجتماع العادي الأول للجنة الاستشارية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها.

١٤ - وكانت الإدارة ممثلة أيضا في عدد من اجتماعات منظمة الدول الأمريكية، منها الحلقة الدراسية لمنظمة الدول الأمريكية بشأن تسوية الصراعات وإسهام تدابير بناء الثقة والأمن في منع الصراع، وإدارة الأزمات، والتعمير بعد انتهاء الصراع، التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في واشنطن العاصمة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قدم وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح إلى المجلس الدائم للجنة الأمن في نصف الكرة الغربي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بيانا بشأن الأسلحة الصغيرة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

١٥ - يتعاون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعاونا وثيقا مع منظمة الدول الأمريكية في مسائل إدارة الكوارث. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنشئت لجنة البلدان الأمريكية للحد من الكوارث الطبيعية برئاسة منظمة الدول الأمريكية. وأنشأت اللجنة فريقا عاملا معنيا بالتصدي والتأهب في حالات الكوارث الطبيعية برئاسة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية. ويشارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنشاط في هذا الفريق العامل.

١٦ - وفي إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عُيِّن موظف إقليمي في كوستاريكا لتعزيز استراتيجيات الحد من الكوارث في أمريكا اللاتينية. ومن خلال منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تشارك منظمة الدول الأمريكية أيضا في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث التي تقوم بدور جهة تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنسيق استراتيجيات وبرامج الحد من الكوارث الطبيعية.

إدارة شؤون الإعلام

١٧ - غطت خدمات وسائط الإعلام المتعددة التابعة لإدارة شؤون الإعلام مجموعة واسعة من الأحداث المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، لا سيما عن طريق النشرات الصحفية والمنشورات والنشرات الإخبارية الإذاعية اليومية ومجلات الأحداث الجارية الأسبوعية.

١٨ - وشملت الأخبار الإذاعية الموجزة: إسهاما من البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان في البلاد؛ ومغادرة السفير غراندرسون لهايتي بعد ثماني سنوات قضاها على رأس البعثة؛ ورصد الانتخابات في هايتي في أيار/مايو ٢٠٠٠؛ والقرية الشمسية الأولى في أمريكا اللاتينية؛ والاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية؛ ومشروعا للقضاء على الحصبة في الأمريكتين؛ ودراسة عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية؛ والجهود الرامية إلى القضاء على زراعة الكوكايين في بوليفيا وبيرو؛

وتقرير منظمة العمل الدولية عن البطالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإضافة إلى الأخبار الإذاعية أُنتج برنامج خاص مدته ١٥ دقيقة يتكون من جزأين بعنوان ''الدفاع عن حقوق الإنسان في هايتي، قصة البعثة المدنية الدولية في هايتي'' باللغة الانكليزية لغرض البث الإقليمي. واستمر مكتب منظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة، وهو من المستقبلين المنتظمين لبرامج الأمم المتحدة الإذاعية، في بث جميع البرامج التي أنتجتها إذاعة الأمم المتحدة في نيويورك بالإسبانية.

١٩ - وأنتجت الإدارة ٢١ برنامجا قصيرا وثيق الصلة بمنطقة منظمة الدول الأمريكية في سلسلة البرامج التلفزيونية المسماة ''منجزات الأمم المتحدة شبكة سي إن إن للتلفزيون. ومن مواضيع السلسلة: المرأة، والصحة، وإساءة استخدام المخدرات والاتجار بها، والأطفال، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والبيئة، والتنمية المستدامة والإغاثة في حالات الكوارث.

٢٠ - وقد دعت الجمعية الكوبية مع الأمم المتحدة الإدارة للمشاركة في حلقة دراسية دولية بعنوان ''الألفية الجديدة: الأمم المتحدة والسلام والأمن الدولي''، تعقد في إطار السنة الدولية لثقافة السلام وذلك في هافانا من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢١ - ونظمت الإدارة جلسات إحاطة للمنظمات غير الحكومية بمشاركة ممثلي بلدان منظمة الدول الأمريكية، تناولت المواضيع التالية: ''المنافع العامة العالمية: التعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين''، بمشاركة ساموييل إنسانالي، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)؛ و''تمويل التنمية''، بمشاركة موريشيو أسكانيرو، وزير في البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)؛ و''مؤتمر القمة الاجتماعي بعد خمس سنوات من انعقاده''، بمشاركة كرستيان ماكيرا من البعثة الدائمة لشيلي (٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

٢٢ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بوينس آيرس ومنظمة الدول الأمريكية مناقشة للخبراء بشأن حقوق الإنسان بمناسبة صدور كتاب بعنوان
(حقوق المرأة خطوة خطوة)، وهو كتاب عن حقوق المرأة نشرته منظمة الدول الأمريكية ونظما معرضا للرسوم في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بنما ومعهد التجارة بجامعة بنما مؤتمرا عن عمل الأمم المتحدة كان المتحدث الرئيسي وعضو لجنة الخبراء فيه هو ممثل منظمة الدول الأمريكية.

٢٣ - وكثفت الإدارة جهودها الهادفة إلى جمع وثائق ومنشورات صادرة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام والمكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة. وتحتوي قاعدة بيانات الوثائق (Horizon) التابعة لنظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية على فهرس للمجموعة. وفي عام ١٩٩٩ نظمت مكتبة داغ همرشولد حلقة عمل في سانتياغو، شيلي لموظفي مكتبات الأمم المتحدة الوديعة في المنطقة. وكجزء من جهود الإدارة الهادفة إلى زيادة توافر مصادر المعلومات الإلكترونية وتسهيل الوصول إليها، تواصل المكتبة العمل في إنشاء موقع للأمم المتحدة باللغة الأسبانية على شبكة الإنترنت.

٢٤- وواصلت حولية الأمم المتحدة تغطيتها المنتظمة للتطورات المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بما في ذلك نشر النصوص الكاملة للقرارات التي

تتخذها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع. ومن المقالات المنشورة في مجلة وقائع الأمم المتحدة مقابلة مع السفيرة روبرتا لاخوس من المكسيك بشأن مكافحة المخدرات غير المشروعة (المجلد الخامس والثلاثون، العدد ٢، ١٩٩٨)؛ وباب خاص عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومقال بقلم رئيس بيرو، البيرتو فوهيموري عن السياسات السكانية (المجلد السادس والثلاثون، العدد ٣، ١٩٩٩)؛ و ''إقامة بنية عالمية جديدة: الأمم المتحدة والتعاون المتعدد الأطراف''، بقلم فرانسيسكو روخاس أرافينا، مدير كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، شيلي (المجلد السابع والثلاثون، العدد ١، ٢٠٠٠).

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٥ - عملا بقرار الجمعية العامة ٩/٥٣ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاونها مع منظمة الدول الأمريكية. وتم رفع مستوى علاقات العمل والاتصالات وتكثيفها في بعض الميادين، مثل التكامل الإقليمي وشؤون المرأة والتنمية، وانخفض مستوى التعاون وكثافته في بعض الميادين الأخرى استجابة للاحتياجات الناشئة لبلدان المنطقة وللتغيرات المؤسسية.

٢٦ - وقد زادت اللجنة والمنظمة تعاونهما بشكل ملحوظ في مجال التكامل على نطاق نصف الكرة خلال فترة السنتين الماضية. وتستمر كلتا المنظمتين في العمل مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في إطار لجنة ثلاثية الأطراف تجمع بين المنظمة والمصرف واللجنة لمساعدة الحكومات على تنفيذ التزاماتها بخلق منطقة تجارة حرة في الأمريكتين، عن طريق توفير التعاون التقني لمختلف هيئات منطقة التجارة الحرة في الأمريكتين (لجنة المفاوضات التجارية، وأفرقة التفاوض، واللجان والأفرقة الاستشارية) ودعم الأمانة الإدارية.

٢٧ - وفي إطار اللجنة الثلاثية، منظمة الدول الأمريكية/مصرف التنمية للبلدان الأمريكية/ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدمت اللجنة الدعم لأفرقة تفاوض بشأن الاستثمار، وبشأن سياسات الخدمات والمنافسة، والفريق الاستشاري المعني بالاقتصادات الأصغر حجما ولجنة الممثلين الحكوميين المعنية بمشاركة المجتمع المدني، واللجنة المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص المعنية بالتجارة الإلكترونية. وتعمل اللجنة الاقتصادية أيضا مع لجنة المفاوضات التجارية، وكذلك، بطبيعة الحال، مع عملية الرئاسة التناوبية لمنطقة التجارة الحرة للأمريكتين والأمانة الإدارية.

٢٨ - وفي معرض تنفيذ أنشطة دعم هذه الأفرقة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية التابعة لعملية منطقة التجارة الحرة، كثيرا ما تعاونت اللجنة مع منظمة الدول الأمريكية. وعرضت ''جدولة الدراسة المتعلقة بتيسير التجارة''، التي أعدتها المنظمتان معا، في الاجتماع الثاني لنواب وزراء منطقة التجارة الحرة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وبناء على طلب فريق التفاوض بشأن سياسات المنافسة أعدت اللجنة والمنظمة ورقة بعنوان ''نهج الجماعة الكاريبية في سياسات المنافسة في نطاق عملية منطقة التجارة الحرة للأمريكتين'' (شباط/فبراير ١٩٩٩)، كما أعدتا دراسات في موضوع ''سياسات التنافس في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة: القضايا والخيارات المتاحة أمام مفاوضات منطقة التجارة الحرة للأمريكتين'' (تموز/يوليه ١٩٩٩)، و ''الإصلاحات التنظيمية من وجهة نظر سياسات التجارة والتنافس'' (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، و ''عمليات التكامل الإقليمي وتنفيذ التدابير المضادة للإغراق بالنفايات''. وستعرض هذه الدراسات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٩ - وبناء على طلب من اللجنة المشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص المعنية بالتجارة الإلكترونية، أعدت اللجنة والمنظمة ''مذكرات إحاطة'' تتضمن لمحات موجزة عن مستخدمي التجارة الإلكترونية وتسهيلها وبناء الثقة فيها (حزيران/يونيه وآب/أغسطس ١٩٩٩).

٣٠ - وبناء على طلب من الفريق الاستشاري المعني بالاقتصادات الصغيرة أعدت اللجنة والمنظمة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية مذكرة إحاطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في المساعدة التقنية التي تتطلبها الاقتصادات الأصغر حجما لكي تستطيع المشاركة بصورة أكثر فعالية في تصميم وتنفيذ منطقة التجارة الحرة والاستفادة منها.

٣١ - وفي ميدان الإحصاءات، تحول التعاون التقليدي بين اللجنة والمنظمة إلى شراكة جديدة تهدف إلى الاستفادة إلى أقصى حدد ممكن من الموارد المتخصصة والقدرة المتاحة لكل من المنظمتين. وقد أثر ذلك على الهيكل المؤسسي لكلتيهما.

٣٢ - واستنادا إلى اتفاق التعاون في المسائل الإحصائية بين المنظمة واللجنة لعام ١٩٩٣، تعاونت الاثنتان على تنظيم الاجتماع المشترك لمنظمة الدول الأمريكية/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعني بالمسائل الإحصائية. بيد أن اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس البلدان الأمريكية للتكامل الاقتصادي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية قررت في قرارها رقم ٣٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إنهاء وجود المؤتمر الإحصائي للبلدان الأمريكية، داخل منظمتها، وكانت اللجنة التنفيذية الدائمة للمؤتمر نظيرا للجنة الاقتصادية في إطار الاتفاق السالف الذكر. وفي نفس الوقت طلبت منظمة الدول الأمريكية من الدول الأعضاء فيها أن تعهد بتنسيق المسائل الإحصائية إلى هيئة موحدة في إطار اللجنة الاقتصادية، ولهذا الغرض كُلف ممثلو المكاتب الإحصائية لكل من كندا والمكسيك وبيرو وأمانة اللجنة الاقتصادية بمهمة إعداد مقترح بشأن تنظيم وطريقة عمل المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٣ - وعُرض المقترح الذي أعدته كندا والمكسيك وبيرو واللجنة الاقتصادية، بعد تحسينه واعتماده، بتوافق الآراء في اجتماع مديري الإحصاء للأمريكتين (سنتياغو، آذار/مارس ١٩٩٩)، على الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية المعقودة في مدينة مكسيكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والتي وافقت على إنشاء المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كهيئة فرعية للجنة. وتتمثل أهداف هذا المؤتمر في ما يلي: تشجيع تنمية الإحصاءات الوطنية وتحسينها وقابليتها للمقارنة دوليا، مع مراعاة التوصيات التي قدمتها لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛ وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين المكاتب الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية؛ وإعداد برنامج لسنتين لأنشطة التعاون الإقليمي والدولي المصممة للاستجابة لمطالب دول المنطقة، رهنا بتوافر الموارد.

٣٤ - وفيما يتعلق بالمرأة والتنمية، تؤدي اللجنة الاقتصادية دور الأمانة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد عززت اتصالاتها مع مؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالمرأة. وتم ذلك في إطار أنشطة متابعة برنامج العمل الإقليمي لنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥-٢٠٠١ ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين)، التي تتوافق إلى حد كبير مع تلك الواردة في المبادرة رقم ٢٢ من خطة عمل مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، التي طلب رؤساء الدول المساعدة من اللجنة الاقتصادية لصياغتها. وقد تعزز التعاون، لا سيما في استخدام المؤشرات الجنسانية المشتركة، وتقوية الآليات

الوطنية للنهوض بالمرأة، وتشجيع التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٥ - وفيما يتعلق بوضع المؤشرات الجنسانية، عرضت اللجنة الاقتصادية أثناء الدورة الثانية للجنة التنفيذية للمؤتمر النسائي للبلدان الأمريكية المعقودة في واشنطن العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩، وثيقة بعنوان ''المؤشرات الجنسانية لغرض متابعة وتقييم برنامج العمل الإقليمي لنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥-٢٠٠١، ومنهاج عمل بيجين''. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حصل اقتراح يتعلق بالمؤشرات الجنسانية قدمته اللجنة الاقتصادية، على موافقة اجتماع منظمة الدول الأمريكية للوزراء أو السلطات العليا المسؤولة عن النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء.

٣٦ - وسوف توفر المؤشرات المقترحة للبلدان أداة منهجية موحدة لرصد وتقييم المسائل المتعلقة بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها حكومات المنطقة. ومن بين المؤشرات المقترحة مؤشرات تتعلق بالتعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا العمل والتكامل الاقتصادي وحرية التجارة، والعلوم والتكنولوجيا والقضاء على الفقر والتمييز وتنشيط المؤسسات التجارية الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم، وقضايا السكان الأصليين، والجوع وسوء التغذية.

٣٧ - وسعيا لتعزيز الآليات الوطنية وتشجيع التصديق على الاتفاقية، اتخذ اجتماع الوزراء أو السلطات العليا المسؤولة عن النهوض بالمرأة في الدول الأعضاء المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ قرارات بشأن كلا الموضوعين.

٣٨ - وقامت اللجنة الاقتصادية، في إطار عملها مع المنطقة دون الإقليمية للبحر الكاريبي، بتنفيذ مشروعين بتمويل من منظمة الدول الأمريكية هما: (أ) مشروع المؤسسات التجارية الغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة البحر الكاريبي، الهادف إلى تيسير نقل وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في تجهيز الأغذية وحفظها، و (ب) مشروع تحسين تدريس الرياضيات والعلوم في المرحلة الابتدائية.

٣٩ - وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، هناك مشاركة متنامية من مسؤولي منظمة الدول الأمريكية في المحافل التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبالعكس وتبادل عام للمعلومات. وشاركت اللجنة الاقتصادية على مستوى رفيع في الجمعيتين العامتين الأخيرتين لمنظمة الدول الأمريكية، وكانت منظمة الدول الأمريكية من جانبها ممثلة في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويلتقي كبار مسؤولي المنظمتين دائما في مناسبات طرف ثالث مثل مؤتمرات القمة لرؤساء دول الأمريكتين ومجموعة ريو والقمة الإيبير - أمريكية. وتتيح هذه المناسبات فرصا للاتصال المستمر والمكثف والمفيد حول المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٤٠ - تتعاون أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مع منظمة الدول الأمريكية لتنفيذ نظام الأونكتاد لإدارة الجمارك باستخدام الحاسوب في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. ويشكل هذا النظام جزءا من أنشطة الأونكتاد للمساعدة التقنية في التجارة وفعالية النقل، وهو يعالج تحديدا تعمير الجمارك وإصلاحها ويتناول البيانات الجمركية وبيانات الشحنات، والإجراءات المحاسبية وإجراءات العبور والإيقاف، ويستخرج بيانات تجارية موثوقة بها وفي الوقت المناسب لأغراض التحليل والإحصاء. وقد تم تركيبه الآن في أكثر من ٨٠ بلدا (٣١ من ٤٨ من أقل البلدان نموا، و ١٧ من ٣١ من البلدان

النامية غير الساحلية و ٢١ و ٤٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية).

٤١ - ويتعاون الأونكتاد أيضا مع منظمة الدول الأمريكية في تحديد وتحليل آثار تطور المسائل التي تتعلق بإطار محتمل متعدد الأطراف على الاستثمار. وسيكون الهدف الرئيسي من إطار كهذا هو مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على المشاركة بما يمكن من فعالية في المناقشات الدولية حول وضع قواعد للاستثمار.

٤ - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

٤٢ - منذ عام ١٩٨٥ اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قرارات بشأن اللاجئين وغيرهم من السكان الذين هم موضع اهتمام المفوضية. وكان القرار ١٦٩٣ (٥-٢٩-٩٩/٠) الذي اتخذته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في غواتيمالا في حزيران/يونيه ١٩٩٩ صدى لحملة المفوضية من أجل الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين والأشخاص العديمي الجنسية، وذلك عن طريق تشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه الصكوك. ودعا القرار بشأن اللاجئين المتخذ في دورة الجمعية العامة للدول الأمريكية المنعقدة في عام ٢٠٠٠ الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧ إلى سن تشريعات وطنية تقرر إجراءات لتحديد مركز اللاجئين والانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بانعدام الجنسية.

٤٣ - وزادت المفوضية تعاونها فيما يختص بحماية اللاجئين مع محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠ أصدرت المنظمة وثيقة بعنوان ”تقرير عن حالة حقوق الإنسان لطالبي اللجوء في داخل النظام الكندي لتحديد هوية اللاجئين“. واستند هذا التقرير الذي وضعته لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى زيارة ميدانية قام بها أعضاء اللجنة إلى كندا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وحضر ممثلو المفوضية عرض التقرير في تورنتو وأوتاوا ومونتريال، كندا.

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ شاركت المفوضية في أنشطة تذكارية بمناسبة الذكرى الثلاثين للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ والذكرى العشرين لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وعقدت في سان خوسيه دورة رفيعة المستوى من المؤتمرات ألقى فيها نائب الممثل الإقليمي للمفوضية في المكسيك ورئيس مكتب الاتصال في كوستاريكا محاضرتين في شؤون اللاجئين. ونظمت كذلك حلقة عمل تتعلق بحقوق الإنسان في سان خوسيه، لرفع مستوى معرفة موظفي المفوضية بشؤون حماية حقوق الإنسان في داخل نظام البلدان الأمريكية. ويتمثل الهدف على المدى البعيد في زيادة استخدام آليات حقوق الإنسان التابعة لنظام البلدان الأمريكية إلى أقصى حد ممكن لحماية اللاجئين والتعاون على وضع السياسات والمبادئ وإجراء البحوث والتدريب والنهوض بالقانون ونشره.

٤٥ - ومن العقبات أمام النهوض بقانون اللاجئين والتدريب عليه في أمريكا اللاتينية عدم توافر أدبيات كافية بالأسبانية والبرتغالية تتعلق باللاجئين. ولسد هذه الثغرة وقعت محكمة البلدان الأمريكية والمفوضية حديثا اتفاق تعاون يعمل بموجبه مركز التوثيق التابع للمحكمة على النهوض بالبحوث في ميدان حماية اللاجئين.

٤٦ - وكما هو الحال بالنسبة لمنظمة الدول الأمريكية دخلت المفوضية في اتفاق تعاون مع محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨. وبموجب هذا الاتفاق سوف ينتج معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان،

بالتعاون مع المفوضية وينشران أدبيات تتعلق باللجوء. والمجلد الأول من هذه السلسلة: ''حماية اللاجئين في السياق الجديد لأمريكا الوسطى'' متاح حاليا؛ وسيصدر منشور ثان احتفالا بالذكرى الخمسين للمفوضية والذكرى العشرين للمعهد. وسيعالج هذا المجلد الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان وأحوال اللاجئين في المنطقة، باشتراك أكاديميين بارزين. واتُفق أيضا على إعادة النظر في محتوى ومنهجية برنامج نانسن الدراسي لدراسات شؤون المرأة، وهو جزء من الدروس الجامعة بين عدة تخصصات والمتعلقة بحقوق الإنسان، التي ينظمها المعهد كل سنة. وقد أدى التعاون بين محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمفوضية أيضا إلى تنظيم ''لقاء بشأن حقوق الإنسان'' على أساس سنوي، ويجمع مشاركين من أمريكا الشمالية والوسطى لمناقشة الاتجاهات الجارية للهجرة وقضايا اللاجئين في الدول التي ينتمي إليها كل من المشاركين. ونتيجة لهذه الاجتماعات نُشر كتاب تذكاري مشترك بعنوان ''لقاء أمريكا الوسطى بشأن حقوق الإنسان''.

٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٤٧ - خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ المشمولة بالاستعراض، استمر التعاون بين لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن مجموعة من المبادرات المتعلقة بمراقبة المخدرات. وكان إكمال منظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات لآلية تقييم متعددة الأطراف في عام ١٩٩٩ لتقييم جهود مراقبة المخدرات ونتائجها واحتياجاتها في الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية اعتبارا من عام ٢٠٠٠، أهم تطور على الصعيد المتعدد الأطراف في مجال مراقبة المخدرات في المنطقة خلال السنوات الماضية.

٤٨ - وفي هذا الخصوص، دُعي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات للمشاركة كمراقب في وضع آلية التقييم المتعددة الأطراف من آذار/مارس ١٩٩٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي المستقبل، سيكون البرنامج شريكا رئيسيا للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في تنفيذ هذه الآلية، إذ أن كل أنشطة البرنامج التنفيذية في المنطقة بدون استثناء تهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تقوية القدرات الوطنية فيما يتعلق بتخطيط أنشطة مراقبة المخدرات وتنفيذها ورصدها وتقديم تقارير بشأنها. والمشاورات جارية أيضا من أجل تبسيط متطلبات تقديم التقارير من قبل الدول الأعضاء إلى المنظمتين كلما كان ذلك ممكنا. وهذا الأمر هام ليس فقط بالنسبة لعملية آلية التقييم المتعددة الأطراف التابعة للجنة، بل أيضا بالنسبة للبرنامج بما أنه يتابع الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات في العالم.

٤٩ - وعلى المستوى العملي، استمر تشارك البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تمويل وتنفيذ مشروع تكلفته مليون دولار أمريكي لتوطيد المركز الإقليمي للتطوير والتعاون في الميدان القانوني في أمريكا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت المنظمتان في تنفيذ برامج تدريبية متعددة في مجال مراقبة المواد الكيميائية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي وفي تخطيط برامج إقليمية جديدة في مجال الحد من الطلب على المخدرات.

٥٠ - وتتشاور اللجنة والبرنامج بانتظام بشأن التخطيط وإعداد السياسات المشتركة لمراقبة المخدرات في الأمريكتين

ورصد طبيعة هذه المراقبة ومجالها واتجاهاتها. وتتبادل المنظمتان أيضا المعلومات المتعلقة بالمشاريع بشأن أنشطتهما.

٦ منظمة العمل الدولية

٥١ - بناء على دعوة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، شارك المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للأمريكتين، في مؤتمر البلدان الأمريكية الحادي عشر لوزراء العمل، الذي عقد في فينيا دل مار، شيلي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفي تلك المناسبة، قدم المدير للمشاركين إحاطة حول ''إعلان عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل'' الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٥٢ - وتضمن جدول أعمال مؤتمر شيلي: (أ) العولمة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، و (ب) تعمير الدولة وإدارة العمل، وهما مسألتان في صدارة اهتمام منظمة العمل الدولية، لذلك ساعدت المنظمة في إعداد الوثائق التي قدمت في اجتماع فينيا دل مار. وقد أفضى المؤتمر إلى إعلان فينيا دل مار الذي اتفق فيه الموقعون على خطة عمل تنفذها وزاراتهم المعنية. وأنشئ فريقان عاملان لتزويد الوزارات بالمعلومات لتيسير تخطيط الأنشطة ذات الصلة. وطُلب من منظمة العمل الدولية تقديم الدعم والمساعدة التقنية للفريقين العاملين في جهودهما لتنفيذ خطة العمل.

٥٣ - وقد خُصص الفريق العامل الأول للعولمة الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية. وقد بحث أربعة مواضيع هي: (أ) الأبعاد الاجتماعية لعمليات التكامل؛ (ب) تحول هياكل ووظيفة أسواق العمل؛ (ج) التدريب المهني؛ (د) الضمان الاجتماعي.

٥٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، دعا منسق الفريق العامل الأول جميع البلدان المشاركة الـ ١٩ ومنظمة العمل الدولية لاجتماع فني لتحليل وإكمال الوثيقة التي ستقدم إلى مؤتمر وزراء العمل. وبناء على طلب المشاركين، أجرت منظمة العمل الدولية تحليلا لصكوك العمل التي وضعتها منظمة الدول الأمريكية، بما فيها النصوص المتعلقة بالعمل والواردة في اتفاقات التكامل في أمريكا الوسطى وبلدان الإنديز وأمريكا الشمالية بالإضافة إلى اتفاقات السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والجماعة الكاريبية. وقد أُجري تحليل مماثل لقواعد وقوانين العمل في إطار معاهدة التجارة الحرة لمجموعة الثلاثة ومنطقة التجارة الحرة في الأمريكتين وتلك الموجودة في المعاهدة الثنائية بين كندا وشيلي. وقُدمت الوثيقة الناتجة عن ذلك، بعنوان ''قوانين العمل الداخلية في اتفاقات التكامل في الأمريكتين''، في الاجتماع التقني الثاني للفريق العامل الأول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ومرة أخرى في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ عندما اجتمع الفريق لمتابعة الاستنتاجات. وتُستخدم هذه الوثيقة كأساس لنظم العمل الدولية التي تشارك فيها بلدان الأمريكتين.

٥٥ - وكمساهمة في الموضوع الثاني عن تحول هياكل ووظيفة أسواق العمل، أجرت منظمة العمل الدولية تحليلا مقارنا للأساليب التي نفذ بها الإصلاح في المنطقة. وعُرضت الدراسة الناتجة عن ذلك وهي ''إصلاح العمل في أمريكا اللاتينية: تحليل مقارن''، في الاجتماع التقني الثاني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفي دورة المتابعة في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٥٦ - وبناء على إنجازات مركز البلدان الأمريكية للبحث والتوثيق في ميدان بناء القدرات المهنية التابع لمنظمة العمل الدولية، قُدمت المساعدة التقنية والمالية لإعداد تقرير مفصل عن التطورات في مجال التدريب المهني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقُدم ذلك التقريرأثناء الاجتماع التقني الثاني الذي نظمه الفريق العامل الأول حول هذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٥٧ - وعالج الفريق العامل الثاني المعني ''بتعصير الدولة وإدارة العمل'' (أ) مهام وواجبات وزراء العمل، و (ب) استعراض قوانين العمل والضمان الاجتماعي الوطنية.

٥٨ - وقدمت منظمة العمل الدولية، في إطار مشروع ''تعصير إدارة العمل في أمريكا الوسطى''، الدعم التقني للمشاريع التالية:

(أ) حلقة دراسية عن السياسات الموضوعة لتقديم حوافز ولتقييم الفرد والأداء الجماعي للمسؤولين العامين، عقدت في الجمهورية الدومينيكية في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠؛

(ب) استخدام الحاسوب في سجل نقابات العمال والخدمات ذات الصلة للجمهورية الدومينيكية؛

(ج) تعصير نظم الوساطة العمالية.

٥٩ - وأعدت منظمة العمل الدولية تقريرا بعنوان ''المساواة بين الجنسين والعمل: السياسات والبرامج الأخيرة لمنظمة العمل الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' لتقديمه إلى اجتماع اللجنة النسائية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٦٠ - تجري مناقشات بين الدائرة البحرية التابعة لمنظمة العمل الدولية في جنيف ومدير لجنة البلدان الأمريكية للموانئ، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية من أجل تصميم أنشطة مشتركة، وخصوصا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية لتطوير الموانئ. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد منظمة العمل الدولية مشروعا لتقديم المساعدة التقنية إلى مؤتمر وزراء عمل البلدان الأمريكية.

٧ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٦١ - تعاونت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الدول الأمريكية في مشروع بعنوان ''تعبئة المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة في الأمريكتين'' الذي ساعد على التوصل إلى ''استراتيجية البلدان الأمريكية للمشاركة الجماهيرية''. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وافقت منظمة الدول الأمريكية رسميا، على هذه الاستراتيجية التي تحدد المبادئ والتوصيات لتحسين المشاركة في سياسات التنمية المستدامة، والتي هي جهد تعاوني بين عدة منظمات إنمائية دولية من بينها اليونسكو ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومرفق البيئة العالمية من خلال برامج الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتشمل عملية الاستراتيجية مشاريع إرشادية للمشاركة الجماهيرية، وتقييم الأطر القانونية ودراسات إقليمية لتحديد وتقوية تبادل المعلومات بين الحكومات والمجتمع المدني وحلقات عمل عن المشاركة الجماهيرية في بعض المسائل التقنية التي تتعلق بالإدارة البيئية. وقد وضعت منظمة الدول الأمريكية برنامجا لدعم تنفيذ استراتيجية البلدان الأمريكية للمشاركة الجماهيرية بمبلغ ٩,٥ مليون دولار أمريكي وتكلفة ٠٠٠ ٧٠٠ دولار أمريكي لتطوير المشاريع وتفاوض حاليا حول مستوى ونوع الدعم الذي ستقدمه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٢ - وأجريت دراسة معنونة ''الإصلاح التعليمي والتنمية المستدامة في الأمريكتين'' عن الحالة الراهنة للإصلاح في الأمريكتين، خصوصا منذ اعتماد مؤتمر قمة بوليفيا إطارا لسياسات التعليم في القارة وتقديمه توصيات بشأنه. وتعتبر هذه الدراسة جزءا من تحليل شامل قُدم إلى لجنة التنمية

المستدامة في دورتها الثامنة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بنيويورك.

٦٣ - ونشرت مقالة عن ''الإصلاح التعليمي والتنمية المستدامة في الأمريكتين'' بقلم اخصائية في التعليم في منظمة الدول الأمريكية، في عدد آذار/مارس ٢٠٠٠ من منشور اليونسكو ''آفاق''. وإضافة إلى ذلك، ورد في الطبعة الحادية والثلاثين من دليل اليونسكو ''الدراسة بالخارج'' وصف لدورات تدريبية في الإحصاء لمنظمة الدول الأمريكية وما يقابلها من الزمالات المقدمة من قبل المنظمة لإخصائيين أجانب.

٦٤ - واقترحت اليونسكو، في إطار مساعدتها لبلدان أمريكا الوسطى المتأثرة بإعصار ميتش في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وهي السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس، إقامة عدة قرى للطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء للمستوطنات البشرية الريفية والنائية في تلك البلدان. وقد أقيمت أول قرية شمسية ''خوسيه سيسليو دلفال''، ممولة جزئيا من قبل اليونسكو، في هندوراس في النصف الأول من عام ١٩٩٩. وقد عرضت منظمة الدول الأمريكية تقديم أموال إضافية لقرية شمسية ثانية في هندوراس.

٦٥ - وفي مجال علم المياه والموارد المائية، عقدت مجموعة من الاجتماعات التالية أو التخطيط لعقدها: حوار أغوا الثالث (بنما - آذار/مارس ١٩٩٩) والإعداد للحوار الرابع (البرازيل النصف الثاني من عام ٢٠٠٠)، وقمة معلومات المياه الثانية (فورت لودرديل، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٩) والإعداد لقمة معلومات المياه الثالثة (الولايات المتحدة الأمريكية، النصف الثاني من عام ٢٠٠٠). والبرنامج الهيدرولي الدولي التابع لليونسكو هو هيئة عضو في مجلس إدارة شبكة موارد المياه للبلدان الأمريكية ونفذت اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية مشروع التصور العالمي لمستقبل المياه في عام ٢٠٢٥ بالنسبة للأمريكتين.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت كل من المنظمتين في كثير من اجتماعات المنظمة الأخرى حول المسائل ذات الصلة.

٨ - منظمة الطيران المدني الدولي

٦٧ - تتعاون منظمة الطيران المدني الدولي مع منظمة الدول الأمريكية من خلال تبادل الوثائق والدعوات إلى الاجتماعات ذات الصلة. فمنظمة الدول الأمريكية تُدعى بانتظام لحضور دورات الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي كما تشارك منظمة الطيران المدني الدولي في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها لجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، شاركت منظمة الطيران المدني الدولي في الاجتماع الخامس عشر للجنة الاستشارية الدائمة الثالثة (الاتصالات اللاسلكية) للجنة الاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الأمريكية، الذي عُقد في مار دل بلاتا بالأرجنتين.

٩ - البنك الدولي

٦٨ - واصل البنك الدولي ومنظمة الدول الأمريكية، طوال عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠، التشاور المكثف على المستويات الإدارية العليا والمستويات التنفيذية، والتعاون بشأن مجموعة من المسائل الإقليمية الخاصة بهذه البلدان. وتضمنت المشاورات في السياسات العامة عددا من المناقشات بين الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ونائب الرئيس الإقليمي لأمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعين حديثا بالبنك. ومن بين المبادرات الإقليمية المتعددة التي تعمل فيها المؤسستان معا ودائما بالاتفاق مع الشركاء

الإقليميين الآخرين، شهد حزيران/يونيه ٢٠٠٠ البداية الرسمية لائتلاف البلدان الأمريكية الجديد لمنع العنف.

٦٩ - ولقد ظلت قمة عملية الأمريكتين مكانا هاما بصفة خاصة بالنسبة لتعاون منظمة الدول الأمريكية والبنك الدولي. ويقدم البنك الدولي دعما تقنيا لعملية تنفيذ توصيات القمة في عدد من القطاعات الهامة. فالبنك مثلا، يؤدي دورا هاما جنبا إلى جنب مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تلبية الطلب المقدم من قبل وزراء مالية نصف الكرة الأرضية لدعمهم في استعراض وتعزيز نظم تصفية المدفوعات والأوراق المالية ونظم التسوية. ويعمل موظفو البنك أيضا بصورة وثيقة مع الأطراف المهتمة الأخرى في متابعة التزامات القمة فيما يتعلق بتسجيل الممتلكات وقدموا أخيرا عرضا عن هذا العمل إلى فريق استعراض تنفيذ القمة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البنك مساعدة إلى حلقة عمل تقودها منظمة الدول الأمريكية عن الإصلاح القضائي في المنطقة. ويتوقع أن تزداد الجهود التعاونية في إطار القمة تكاثفا أثناء الإعداد للقمة الثالثة في كويبك في عام ٢٠٠١

١٠ - المنظمة البحرية الدولية

٧٠ - تم تعزيز التعاون مع منظمة الدول الأمريكية مؤخرا نتيجة لتطورات عديدة في المسائل البحرية/الموانئ خلال عام ١٩٩٩. وحضرت المنظمة البحرية الدولية الجلسة الافتتاحية للجنة البلدان الأمريكية للموانئ التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في مدينة غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي ذلك الاجتماع، قُدم عرض عن الأعمال المشتركة بين سفن وموانئ المنظمة البحرية الدولية - على المستوى التنظيمي وفيما يتعلق بالتعاون التقني معا - مُركِّزا على مجالات التعاون الممكنة بين المنظمتين. ونتيجة لذلك وعملا باتفاق التعاون بين المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الدول الأمريكية الموقع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، اعتمدت لجنة البلدان الأمريكية للموانئ قرارا (CIDI/CIP/RES.10.1-99) يتعلق بمواصلة تعزيز هذا التعاون.

٧١ - وبناء على ذلك القرار، أعدت المنظمة البحرية الدولية مقترح مشروع بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية للموانئ لمعالجة مسائل سلامة الموانئ وأمن الموانئ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد وافقت اللجنة الأوروبية مؤخرا على بعض التمويل المشترك للمشروع، الذي سيُدعم أيضا من قبل صندوق التعاون التقني التابع للمنظمة البحرية الدولية وما زال البحث جاريا عن دعم إضافي من شركاء التنمية. وسيغطي المشروع المجالات التالية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١:

(أ) وضع مبادئ توجيهية إقليمية تتضمن نصائح عملية بشأن التدابير التي يمكن إدخالها لضمان سلامة الموانئ وأمن الموانئ وتحسينهما.

(ب) إنجاز مشروع الدورة الدراسية النموذجية للمنظمة البحرية الدولية عن الشحن والإفراغ الآمن لوحدات نقل البضائع الذي وضعه فريقها العامل المعني بالعلاقة بين السفن والموانئ.

(ج) إنجاز للدورة الدراسية النموذجية للمنظمة البحرية الدولية التي وضِعت صيغتها النهائية والمتعلقة بمنع ومراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على متن السفن.

٧٢ - وبدأت المنظمة البحرية الدولية، خلال عام ١٩٩٩، في تنفيذ مشروع في أمريكا اللاتنية ومنطقة البحر الكاريبي يهدف إلى التنفيذ الفعلي لاتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام ١٩٦٥. ويتضمن المشروع الإعداد لدراسة تشخيصية عن حالة تنفيذ الاتفاقية في البلدان المستفيدة، يتبعه تنظيم ثلاث حلقات دراسية لتقديم التدريب على المسائل المتعلقة بالاتفاقية، ولمعالجة الأهداف المشتركة

بشأن اعتماد تدابير لتسهيل الملاحة البحرية وتحسين تنفيذها في جميع أنحاء المنطقة.

٧٣ - وبما أن هذا الموضوع هام أيضا بالنسبة للجنة البلدان الأمريكية للموانئ، دعيت كل الدول الأعضاء في تلك اللجنة لحضور الحلقات الدراسية للمنظمة البحرية الدولية التي ستعقد على أساس دون إقليمي (منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية) خلال عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن تشارك أمانة منظمة الدول الأمريكية أيضا وتتعاون مع المنظمة البحرية الدولية في أي أعمال متابعة.

١١ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧٤ - بدأت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، مناقشات مع مكتب منظمة الدول الأمريكية للعلوم والتقنية عن مجالات التعاون الممكنة. وأعربت منظمة الدول الأمريكية عن اهتمام خاص بمبادرة الرؤية المستقبلية للتكنولوجيا لأمريكا اللاتينية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهي برنامج يهدف إلى إقامة شبكة مجتمع مفتوحة لخلق وتعزيز تبادل المعارف ونشر الخبرة في الرؤية المستقبلية للتكنولوجيا، في الوقت الفعلي، فيما بين المؤسسات وبلدان المنطقة. وسيجمع البرنامج جهات فاعلة من مختلف قطاعات التنمية الصناعية: حكومات ومؤسسات عامة وهيئات إقليمية واتحادات خاصة. وقد بدأ البرنامج في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في تريبستي بإيطاليا بمشاركة أكثر من ١٣٠ مندوبا كبيرا من القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وقد أيدو خطة العمل المقترحة للمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٧٥ - واهتمام منظمة الدول الأمريكية بالمشاركة في هذا البرنامج هو صدى للمساهمة الأولى من مكتب منظمة الدول الأمريكية للعلم والتكنولوجيا في إنشاء مجالس للعلم والتكنولوجيا في معظم بلدان أمريكا اللاتينية في أوائل التسعينات. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت منظمة الدول الأمريكية إمكانية التعاون مع اليونيدو في البرامج التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة للغاية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات مثل وضع السياسات وخدمات التكنولوجيا.